الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

النشرة الإخبارية لمركز الأمم المتحدة

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان
لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

النشرة الإخبارية
شتاء ٢٠١١

المحتويات:

- كلمة نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في افتتاح منتدى تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١
- برنامج التدريب على حقوق الإنسان للدبلوماسيين في السودان ٦
- التشاور الثنائي مع دولة المقر – قطر ٦
- برنامج التدريب الخاص باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – سلطنة عُمان ٧
- ورشة العمل الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر الإمارات العربية المتحدة ٧
- تشاور اقليمي بشأن تطوير برنامج للماجستير في مجال حقوق الإنسان ٨
- مطبوعات حديثة صدرت عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ٩
- الاحتفال بالذكرى ٦٣ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٠

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي
المنطقة الدبلوماسية
الدوحة - قطر

Phone: +974 -44932544 +974 -44935791
Fax: +974- 44935790
P.O.BOX : 23514

E-mail: dohacentre@ohchr.com

انضموا إلينا وتابعونا على الموقع:

www.undohacentre.ohchr.org

تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في افتتاح منتدى تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٣١ نوفمبر، الدوحة – قطر

كما يعرف العديد منكم، ان مكتب المفوض السامي يتولى إدارة وقيادة البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة. وانه تحت قيادتها نعمل على تنظيم عديد الأنشطة الخاصة بالمناصرة، اعداد البحوث، وتنظيم انشطة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والاشراف على العديد من المكاتب الميدانية على مستوى العالم. بالإضافة الى توفير الدعم إلى الآليات المختلفة لنظام الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، الآليات التعاهدية والتي تعمل على مراقبة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان. كما نوفر الدعم للإجراءات الخاصة والخبراء المستقلين والذين يكلفون من قبل مجلس حقوق الإنسان بالنظر ومتابعة اوضاع حقوق الإنسان في بلدان معينة أو متابعة قضايا موضوعية مثل حرية الرأي والتعبير، اسباب ونتائج العنف ضد المرأة. كما اننا نشرف على ادارة بعض الصناديق الخاصة بالحالات الإنسانية الطارئة" مثلا ضحايا التعذيب علي سبيل المثال لا الحصر.

اننا نتواجد هنا حالياً بينما العالم العربي يمر بموجة تغيير، واننا متحفزون برؤيتنا لمطالب الناس الى حماية اكثر وتعزيز اكثر لحقوقهم وحرياتهم. وعليه فإننا في مكتب المفوض السامي نقف في طليعة هياكل الأمم المتحدة للاستجابة لمطالب الشارع في سياق الصحوة العربية واننا تدخلنا يتكون من ثلاث عناصر:

الأول، الدعوة نيابة عن الناس والذين يطالبون سليما بحقوقهم والذين غالباً ما يتم الاستجابة لهم ولمطالبهم بشكل عنيف وقمعي من قبل حكوماتهم. الثاني، القيام بـ واجراء التقييم لانتهاكات حقوق الإنسان، واقتراح التوصيات الضرورية والعمل مع البلدان لضمان تنفيذ تلك التوصيات، وثالثاً، دعم مداولات ونقاشات مجلس حقوق الإنسان بشأن البلدان التي تشهد أزمات كنتيجة للصحوة العربية والعمل على تطبيق توصيات المجلس فيما يتعلق بتشكيل لجان تقصي الحقائق وبعثات التحقيق.

ودعوني اعطي امثلة لأشكال التدخل والتي قام بها مكتب المفوض السامي فيما يتعلق بالصحوة العربية:

- بدأنا من تونس عندما طالبت المفوض السامي لحقوق الإنسان الحكومة التونسية بتاريخ ١٢ يناير ضمان

رسالة من مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق

د. العُبيد أحمد العُبيد

مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق
في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

نحو آلية خليجية لحقوق الإنسان

تشكل عملية إنشاء مكتب خاص بحقوق الإنسان بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة مهمة إلى حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي. وكما ورد في موقع مجلس التعاون فإن المكتب يعمل على "إبراز ما حققته وتحققه دول المجلس في مجال حقوق الإنسان". وكما هو واقع فإن المكتب الجديد سيكون نقطة ارتكاز أساسية فيما يختص بمسائل حقوق الإنسان في دول الخليج العربي. فمثلاً سيكون المكتب مكلفاً بالتنسيق "مع الأجهزة الحكومية المعنية في دول المجلس لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات الدولية واللجان الحكومية والمعاهد والمراكز التعليمية المتخصصة." يختص المكتب أيضاً بالعمل على " تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في دول المجلس ". ونلفت النظر هنا إلى خطوة أخرى مهمة في المنطقة وهي إنشاء شبكة خاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون.

أود أن أُذكّر هنا بأهم الخلاصات التي توصلنا إليها في نقاشاتنا حول أفضل التجارب والتي أتت ضمن الورشة الخاصة بإنشاء المكتب:

أولاً: من ضمن المسائل الأساسية التي تم التركيز عليها هو أن يتم ترجمة الإنجازات إلى مساعدة الناس على التمتع بحقوق الإنسان من خلال اعمال تلك الحقوق، وتطوير العمل مع المجتمع المدني والاستفادة من الخبرات العربية المتوفرة في الآليات الدولية. لكن نجاح المكتب بتعزيز تواجده وتحقيق الغرض من وجوده من خلال تعزيز المعرفة والوعي بحقوق الإنسان الذي يشكل المدخل الصحيح، والانفتاح على الآليات الدولية والاستفادة من المناخ الذي يوفره الربيع العربي في المنطقة.

ثانياً: ومن ضمن القضايا التي تم الإشارة إليها أيضاً هو ضرورة تفادي الأخطاء التي مرت بها الهياكل الأخرى في إفريقيا والعالم العربي، وضرورة أن تعكس وثائق المكتب المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن ضمن القضايا في الممارسات الفضلى هو إيجاد القواسم المشتركة بين الدين الإسلامي ومعايير حقوق الإنسان وتدعيم المعاير الدولية من خلال الشرعية الثقافية وهذا ينسجم مع أهمية الشريعة الإسلامية من حيث اعتبارها مكوّن من المكونات الثقافية لهوية المنطقة. وقد اعتبر المشاركين في النقاش أربع جوانب هامة ومقترحة لأفضل الممارسات:

- مشروع مكتب حقوق الإنسان خطوة مهمة جداً وتشكل بداية جيدة.
- ضرورة الإسراع في إقرار آلية عمل مكتب حقوق الإنسان.
- التأكيد على أهمية توسيع عمل المكتب وإعطاءه الإمكانيات اللازمة.
- التأكيد على أهمية وجود آلية عمل واضحة ووجود تصور خليجي لعمل المكتب.

كما ذَكرت نائبة المفوضة السامية في خطابها الافتتاحي فإن المفوضية على أتم الاستعداد لدعم الجهود الخليجية الخاصة بإيجاد آلية خليجية لحقوق الإنسان. وفي هذا السبيل يسرنا أن نلفت أن المركز قد بدأ في تطوير علاقة مهنية وثيقة مع مكتب حقوق الإنسان الخاص بدول مجلس التعاون.

استعدادنا للتعاون مع المكتب يتفق مع إحدى القناعات السائدة في المفوضية وهي أن الآليات الإقليمية تشكل أحد الأعمدة المهمة في المنظومة العالمية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها. إنشاء المكتب أيضا يشكل نوعا من الدعم للآلية الإقليمية الدولية الحالية.

نتطلع لمزيد من التعاون مع مكتب حقوق الإنسان من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الإقليم.

د. العُبيد أحمد العُبيد
مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق

تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،تتمة

كلمة نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في افتتاح منتدى تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٣١ نوفمبر، الدوحة – قطر

ان قواتها الأمنية لا تستخدم القوة المفرطة ضد المتظاهرين، كما دعوناها للشروع بعملية تحقيق شفافية وذات مصداقية في حالات الوفاة والتي حدثت اثناء الاحتجاجات. وعندما قامت الحكومة المصرية بقطع اتصالات الهاتف والأنترنت وذلك لوضع حد للاحتجاجات، طالبت المفوض السامي الحكومة لضمان حرية التعبير والتجمع السلمي، بما فيها حرية استخدام الهواتف النقالة وشبكات التواصل الاجتماعي.

- وعليه فقد أرسلنا بعثة تقييم الى تونس في يناير والى مصر في نهاية مارس واليمن في يونيو حزيران. وقد اثمرت الزيارة الى تونس بان طالبت الحكومة الانتقالية بفتح مكتب للمفوضية في تونس. اما فيما يتعلق بمصر ساهم تقرير البعثة في تحديد أولوياتنا لحوارنا المستمر مع الدولة. اما في اليمن فقد ساهمت البعثة في تسليط الضوء على محنة المدنيين الذين اضحوا ضحايا للصراع بين السلطة ومعارضيها والذين يمتلكون السلاح في بعض الأحيان.

- ان كل تلك البعثات نظمت بناء على مبادرات من قبل المفوض السامي. ولكننا لاحظنا ايضا استجابات هائلة من قبل مجلس حقوق الإنسان. ففي فبراير، طالب المجلس وبصوت عال بتعليق عضوية ليبيا في الامم المتحدة. وعليه، فقد شكل مجلس حقوق الإنسان بعثة للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في ليبيا وسوريا بالإضافة الى لجنة لتقصي الحقائق في سوريا. وفي تلك الأمثلة، يعمل مكتبنا على توفير الدعم الفني والسكرتارية لتلك اللجان وبعثات تقصي الحقائق والتي تتكون من محققين في مجال حقوق الإنسان وخبراء اخرين يمتلكون المهارات اللازمة لتطبيق التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وان ما يجدر ملاحظته بان تلك التحقيقات سوف يكون لها اثر محدود اذا لم يتم متابعتها بعمل مستمر وبعيد المدى على أرض الواقع. ولبناء القدرات على نحو مستديم لاشي يفوق وجود دائم على الأرض. لذا فإننا قمنا بفتح مكتب في تونس، ونخطط ايضا لفتح مكتب اقليمي لبلدان شمال افريقيا في القريب العاجل، ويوجد حاليا قسم لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ومنذ سنة تقريبا افتتحنا مكتب في موريتانيا، وليس بوقت بعيد افتتحنا مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في الدوحة. ومنذ فترة طويلة لدينا تواجد ميداني في كل من لبنان، العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة.

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان يعترف بأهمية دعم دول مجلس التعاون في جهودهم لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وبشكل خاص في تطوير آلية لحقوق الإنسان والتي نأمل ان تؤدي الى آلية اقليمية كاملة. ان عمل آلية اقليمية فاعلة يشكل جزء هام جدا في بناء وتقوية حقوق الإنسان، ويعمل على التكامل مع وتقوية العمل على الصعيد الوطني والدولي.

ان إعلان وبرنامج عمل فينا والذي تم تبنيه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٣، اعترف واكد على اهمية الأنظمة الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الاقليمي وان تطوير مثل تلك الهياكل تم تشجيعه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

اليوم نرى وجود آليات اقليمية في افريقيا، الأميركتين، آسيا، العالم العربي واوروبا. ان من شأن تلك الاليات تعزيز وتقوية أنظمة الحماية الوطنية ومساعدة الحكومات في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. كما انها تعمل تزويد الأفراد باليات للإنصاف مقارنة بالأليات الدولية الأخرى. كما انه من شأنها ايضا ان تساعد الخبراء في الأليات الدولية لحقوق الإنسان من تفسير وتوضيح لمفاهيم حقوق الإنسان بطريقة تراعي التقاليد الاجتماعية. وكذلك من شأنها معالجة بواعث

تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، *تتمة*

كلمة نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في افتتاح منتدى تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٣١ نوفمبر، الدوحة – قطر

جانب من أعمال الورشة

القلق باتجاه قضايا حقوق الإنسان مثل الهجرة، الإتجار بالبشر كذلك آثار التغير المناخي. الأليات الإقليمية توفر نصيحة وحكمة وخبرة في تطوير معايير حقوق الإنسان. كما انها، الآليات الإقليمية تساعد في تعزيز الامن والسلم من خلال التركيز على الناس وتقويتهم بدلا من تقويض السيادة الوطنية.

إن مكتب المفوض السامي يقف مستعدا لدعم الجهود الخاصة بتطوير آلية حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون. وان هذا التجمع يعطينا الفرصة لتبادل الخبرات وافضل الممارسات والتجارب الإقليمية والتعرف على الدروس المستفادة. اننا في مكتب المفوض السامي ملتزمون بمساعدة مكتب حقوق الإنسان بمجلس التعاون للتواصل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. كما انه لمن المفيد لمجلس التعاون الخليجي المشاركة في القرارات التي يتم اتخاذها على المستوى الدولي مثلا مجلس حقوق الإنسان بالإضافة الى لقاءات العمل التي ينظمها مكتب المفوض السامي بغرض تحديد وتقوية وسائل التعاون بين الأمم المتحدة والأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان.

إن مكتب المفوض السامي لديه الحماس لمساعدة مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون من خلال تقديم النصائح والمساعدات الفنية ومن خلال برامج بناء القدرات. وبالنظر الي ان هذا اللقاء يمثل النشاط الأول لمكتبنا مع مجلس التعاون الخليجي، الا ان لمكتب المفوض السامي تاريخ طويل بالتعاون مع بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال مكتبنا الرئيسي أومن خلال المكتب الإقليمية" بيروت، حيث قمنا بتنظيم العديد من الأنشطة التدريبية والمنتديات الإقليمية في البحرين، الكويت، عُمان، قطر والإمارات العربية المتحدة. وبافتتاح مركز الأمم المتحدة للتدريب في الدوحة، قمنا بتنظيم العديد من الأنشطة واننا في غاية السعادة لمشاركة البعض منكم في تلك الأنشطة. وفي الحقيقة يخطط مركز الأمم المتحدة لتنظيم تدريب حول مكافحة الإتجار بالأشخاص الشهر القادم في دولة الأمارات العربية وكذلك يخطط لتنظيم تدريب خاص بأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الأنسان في سلطنة عمان. وبناء على طلب المملكة العربية السعودية قمنا بتنظيم زيارة لتحديد الاحتياجات، ومتابعة لزيارة المفوض السامي ايضا نعمل على توقيع اتفاقية اطار للتعاون الفني بين المملكة العربية السعودية ومكتب المفوض السامي. حيث سيتم تقديم المساعدات التقنية من خلال برنامج لمدة ثلاث سنوات بالتعاون مع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.

الآن يوجد علاقة مثمرة تعتمد على الثقة بين مكتب المفوض السامي وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد أُخبرت بان دول المجلس تعمل على تطوير اتفاقية خاصة في مجال حقوق الإنسان والتي نعتقد بانها خطوة مهمة تنسجم مع الالية الناشئة في مجلس التعاون. واننا نأمل بان تشكل تلك الاتفاقية معايير مشتركة لكافة دول المجلس تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتضمنة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، *تتمة*

كلمة نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في افتتاح منتدى تأسيس مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٣١ نوفمبر، الدوحة – قطر

وعلى اقل تقدير، فانه على الآليات الإقليمية ان تحافظ على مضامين المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث انها ستغني تلك المعايير الدولية وتعمل على ملائمتها مع احتياجات الناس في المنطقة. ان مكتب المفوض السامي يقف مستعداً لدعم جهود تقوية حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي. واننا على يقين باننا نعمل جميعاً على تحقيق هدف مشترك: جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة. وهذا ما يفسر حاجة مكتب المفوض السامي لمساهمتكم السخية.

وكما أسلفت سابقا بان انشطتنا على مستوى العالم العربي وعلى مستوى العالم سوف يكون لها الاثر المحدود اذا لم تتبع بنشاط متواصل على الأرض. لكن قدرتنا للنهوض بذلك محكومة بقلة الموارد. والحقيقة ان أنشطتنا في العالم العربي في العام ٢٠١١ لم تكن متوقعة ولم تكن مدرجة في خطتنا وميزانيتنا السنوية، حيث زادت من حدة الأزمة المالية التي نمر بها.

بينما نعبر عن خالص تقديرنا للدعم الذي تلقيناه من دول مجلس التعاون، لكننا نأمل زيادة ذلك الدعم، خاصة بعد زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان في العام الماضي. وانه مازال يحدونا الأمل بان تقدم بلدان المنطقة دعم يتناسب ويعزز من قدرتنا التمويلية. وانني على أمل بان ينقل المسؤولين هنا من كافة الدول ومن دول مجلس التعاون الى الجهات المختصة ورؤساء البلدان حاجة مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الى الدعم المناسب. وكما يعرف العديد منكم طبيعة عملنا، فانني أعول عليكم للمساعدة في المطالبة بمزيد من الدعم لمكتبنا.

كيونغ وا كانغ

نائب المفوض السامي

برنامج التدريب على حقوق الإنسان للدبلوماسيين في السودان ٩ – ١٣ اكتوبر ٢٠١١، الخرطوم- السودان ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا (الأسكوا)

شارك عدد ٢٥ مشاركاً يمثلون الدبلوماسيين السودانيين، مسؤولين رسميين عاملين في قطاع حقوق الإنسان واعضاء من بعض المنظمات الغير الحكومية، حيث تم تقديم برنامج تدريبي متكامل حول اليات حقوق الإنسان من خلال ٥ ايام تدريبية. حيث تم تكريس يوميين تدريبيين لمناقشة التقارير المتأخرة والتي استحق موعد ارسالها الى الآليات التعاهدية وكذلك مناقشة توصيات الية الاستعراض الدوري الشامل. وقد اشتمل البرنامج على جوانب نظرية في العلاقة بين الدبلوماسية وحقوق الإنسان، بالتركيز على كيفية خدمة الدبلوماسية لحقوق الإنسان. كما تضمن البرنامج التدريبي تعريف كامل بنظام الحماية في الأمم المتحدة . وقد استعمل البرنامج التدريبي في جانب منه كخطوة تجريبية لبرنامج يسعى مركز الأمم المتحدة لتنظيمه في العام ٢٠١٢ ويهدف الى تدريب الدبلوماسيين العرب على كيفية التعامل مع نظام الأمم المتحدة في مجال

جانب من أعمال التدريب

حقوق الإنسان. حيث سيتم البدء بتنظيم لقاء تشاوري أولي في النصف الأول من العام ٢٠١٢ وذلك لمناقشة البرنامج التدريبي المقترح ومن ثم تنظيم برنامج تدريبي للدبلوماسيين العرب في النصف الثاني من العام ٢٠١٢. وسوف يشكل البرنامج المقترح أحد الأنشطة السنوية والتي سيعمل عليها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية.

التشاور الثنائي مع دولة المقر – قطر / ورشة عمل تشاورية حول تقوية وتعزيز مكتب حقوق الإنسان في مجلس التعاون الخليجي

بالتعاون مع مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية القطرية، نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق ورشة عمل خاصة بتعزيز وتقوية مكتب حقوق الإنسان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهدفت ورشة العمل التشاورية والتي استمرت لمدة يومين ٣٠ نوفمبر الى ١ ديسمبر ٢٠١١وبمشاركة وفود من كافة دول مجلس التعاون الى مناقشة افضل السبل بغرض تقوية وتعزيز مكتب حقوق الإنسان والذي تم تأسيسه في مجلس التعاون في صيف ٢٠١٠، بالإضافة الى مناقشة افضل الممارسات والتجارب الإقليمية بغرض تقوية مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد خرجت ورشة العمل بمجموعة من التوصيات من اهمها ما يتمثل في، تشكيل لجنة استشارية لتزويد المجلس بالنصح

جانب من الحضور

والمشورة، بالإضافة الى تعزيز علاقات المجلس منظمات المجتمع المدني. وفي نفس السياق سوف يعمل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق على بناء التعاون الوثيق مع الآلية الجديدة وتقديم الدعم الفني في مجالات التخطيط الاستراتيجي واعداد خطة الأنشطة والبرامج الخاصة بالمكتب الجديد.

برنامج التدريب الخاص باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ٦ - ٧ ديسمبر، ٢٠١١ – سلطنة عُمان

في اطار تعزيز وتقوية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، نظم المركز ورشة عمل تدريبية لمدة يومين ٦ - ٧ ديسمبر ٢٠١١ مستهدفاً الطاقم الفني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان. وذلك لتطوير الإمكانات البشر ية القادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للمسؤوليات المناطة باللجنة الوطنية. ومن خلال حوار ونقاش تفاعلي على مدار اليومين تم تغطية عديد من الموضوعات ذات العلاقة بعمل اللجنة حيث تم تغطية مقدمة لمفاهيم حقوق الإنسان وميزات حقوق الإنسان وعالميتها وترابطها. إضافة الى المسؤوليات المترتبة على الدولة في حماية حقوق الإنسان وفقا لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولأغراض تعزيز التنسيق والتعاون والاطلاع على تجارب المنطقة وعمل المؤسسات الوطنية الشبيهة تم دعوة المدير التنفيذي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين السيدة رندة سنيورة والتي عرضت آليات وطرق عمل الهيئة من خلال ترجمة الرؤية والأهداف الى برامج عملية تتعلق بحماية حقوق الإنسان في فلسطين. كما تم مناقشة وتقديم مبادئ باريس كونها تشكل المعايير الدولية الخاصة بتشكيل وتنظيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

السيدة. رندة سنيورة
مدير تنفيذي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين

ورشة العمل الخاصة بمكافحة الإتجار بالبشر ، ١٢ – ١٤ ديسمبر ٢٠١١، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

بناء القدرات في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، نظم مركز الأمم المتحدة بالتعاون مع ادارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٢ الى ١٤ ديسمبر ٢٠١٢. استهل النشاط بإصدار النسخة العربية من المبادئ التوجيهية والمبادئ الموصى بها لمكافحة الإتجار بالبشر والصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. شارك في حضور الورشة التدريبية عدد من المسؤولين الرسميين وممثلي عن المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الإتجار بالبشر في الاقليم من (البحرين، السودان، تونس، سلطنة عمان، قطر، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، واليمن). وبشكل عام، ومن خلال التدريب تم تزويد المشاركين بتدريب على الجوانب الهامة التالية :

السيد / مضحي العاردي
مدير مكتب حقوق الانسان في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

١. أشكال وانماط الإتجار بالبشر.
٢. المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مكافحة الإتجار بالبشر.
٣. استراتيجيات ومنهجيات ادماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مكافحة الإتجار بالبشر في العمل اليومي وفي أنشطة التعاون الدولي.

تشاور إقليمي بشأن تطوير برنامج للماجستير في مجال حقوق الإنسان ٢١ – ٢٢ ديسمبر ٢٠١١، بيروت - لبنان

صورة جماعية للمشاركين في ورشة عمل لبنان

نظم مركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية (مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق - الدوحة) اللقاء التشاوري الأول حول تطوير برامج الماجستير في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية وذلك في الفترة من ٢١ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١١. عقد اللقاء في بيروت وحضره عدد من المشاركين يمثلون العديد من الجامعات التي لديها برامج وتمنح درجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان بالإضافة الى مشاركة ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بدعم مبادرات تعليم حقوق الإنسان في مجال الدراسات العليا. من جامعات بيرزيت - فلسطين، الجامعة الاردنية - الأردن، جامعة الحسن الثاني- المغرب، جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان، جامعة الخرطوم - السودان، جامعة بيروت العربية - لبنان، المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي لمعهد راؤول ولينبرغ، المكتب الإقليمي للمفوض السامي ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق.

تمثلت أهداف اللقاء التشاوري في مناقشة سبل تحسين وتطوير برامج الدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من البرامج العملية المتوفرة في الجامعات ووضع آليات للتواصل المستمر بين كافة المعنيين ببرامج الدراسات العليا. كما هدف اللقاء الى تحديد جوانب القوة والضعف في البرامج الموجودة وتحديد المصادر المطلوبة لتطوير البرامج وتحديد الدول التي يمكن التركيز عليها والتعاون معها في تطوير برامج قادمة.

استعرض المشاركين في الاجتماع تجارب تطوير برامج الماجستير في مجال حقوق الإنسان في الجامعات المختلفة والتحديات التي تواجه تطوير البرامج والتي تشابهت للعديد من الجامعات منها ما يتعلق بمصادر المعرفة والموارد المالية والخبرات المهنية القادرة على تطوير البرامج والمنهجيات التعليمية المستخدمة في التدريس.

النشرة الإخبارية لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق

مطبوعات حديثة صدرت عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل :
دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين

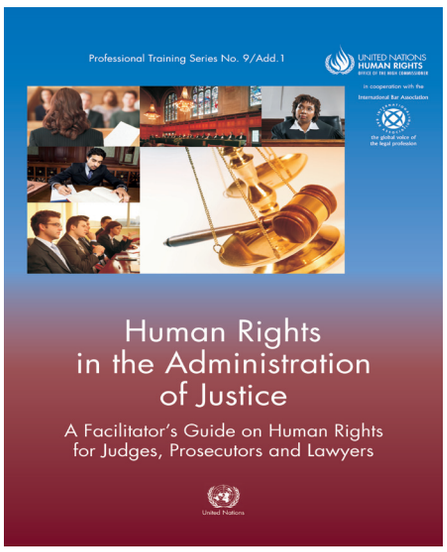

مادة تدريبية حول حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل وضعها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية، تتألف من دليل " أصدر سابقاً " (باللونين الأصفر والأزرق) ودليل مدربين يدعمان معا تنظيم دورات لحقوق الإنسان لأصحاب المهن القانونية لتمكينهم من تطبيق مبادئ وقواعد حقوق الإنسان في ممارسة أنشطتهم المهنية اليومية. الهدف النهائي لهذه الأنشطة والمواد التعليمية هو تعزيز حماية حقوق الإنسان في ومن خلال الإجراءات القانونية المحلية.

من نحن،

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، هو أحد المكاتب التابعة والتي تعمل تحت مظلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويتخذ المركز من العاصمة القطرية الدوحة مقراً إقليميا لأعماله. ويعمل المركز على تنفيذ الأعمال والأنشطة وفقا للصلاحيات المناطة به، وذلك بتنظيم أنشطة التدريب والتوثيق وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما سيعمل المركز على دعم الجهود القائمة في الإقليم من قبل الحكومات، وكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان
لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

المنطقة الدبلوماسية
الدوحة - قطر

Phone: +974 -44932544, +974 -44935791, Fax: +974- 44935790
P.O. BOX: 23514

E-mail: dohacentre@ohchr.com

انضموا إلينا وتابعونا على الموقع:

www.undohacentre.ohchr.org

- السيدة. جوي إزيلو. المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص
- د. العُبيد أحمد العُبيد. مدير مكتب الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في الدوحة
- الفريق. سيف عبدالله الشعفار. وكيل وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة
- السيد. مضحي العاردي مدير مكتب حقوق الانسان في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية

الاحتفال بالذكرى الـ ٦٣ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ديسمبر ٢٠١١

احتفل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق بالذكرى الثالثة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة للاحتفال بتلك المناسبة. وهدفت الأنشطة التي نظمت الى زيادة الوعي العام بالمبادئ والحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك من خلال تسليط الضوء على دور وسائل التواصل الاجتماعي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.